

المقدمة

تمهيد:

تعتبر الزراعة القطاع الرئيسي في الاقتصاد القومي المصري إذ مازالت الزراعة تمثل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تصل مساهمة الإنتاج الزراعي إلى نحو 64 مليار جنيه تمثل حوالي 16% من الناتج المحلي الإجمالي والمقدر بنحو 40.2 مليار جنيه كمتوسط للفترة (2002-2005)⁽¹⁾، كما يقوم قطاع الزراعة بدور هام في التجارة الخارجية المصرية حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية نحو 4.1 مليار جنيه تمثل نحو 14% من قيمة الصادرات القومية والبالغة حوالي 30.5 مليار جنيه كمتوسط للفترة (2002-2005)⁽²⁾، ويمثل القطاع الزراعي أهم قوى الدفع لباقي القطاعات الإنتاجية بالمواد الخام الازمة لإحداث التنمية الصناعية، وسوقاً لاستيعاب وتوظيف منتجات القطاعات الأخرى بالإضافة إلى أنه مسئول عن تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى أكبر قدر من نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع، بالإضافة إلى أن قطاع الزراعة لايزال يستوعب جزءاً كبيراً من العمالة وتعتبر تنمية القطاع الزراعي المصري هدفاً استراتيجياً هاماً لرفع الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع حيث يتم بواسطتها تحويل القطاع الزراعي التقليدي إلى قطاع زراعي تجاري بما يتلائم مع زيادة الطلب على منتجاته والازمة لloffاء باحتياجات كل من الزيادة السكانية والتصدير، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة التي يشهدها العالم. وتعتمد التنمية الزراعية على محورين أساسين هي التنمية الزراعية الرئيسية والتنمية الزراعية الأفقية، حيث يعتمد المحور الأول والمتمثل في التنمية الزراعية الرئيسية على زيادة إنتاجية المساحة المزروعة

(1) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد التاسع والخمسون، 2006.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية.

باستخدام جميع المستحدثات والأساليب التكنولوجية الحديثة لرفع إنتاجية كافة الأنشطة الزراعية، في حين يعتمد المحور الثاني على التوسيع الزراعي الأفقي بإضافة مساحات جديدة من الأراضي القابلة للزراعة، ولذلك قامت الدولة بتوجيهه الاستثمارات للعديد من المشروعات القومية الكبرى حيث قامت بتنفيذ مشروع شق ترعة السلام لتوصيل المياه إلى سيناء وتنفيذ مشروع شرق التفرعية وشرق الوادي وتوشكى وجنوب الوادي.

وقد أعطت الحكومة اهتماماً خاصاً لمشروعات شباب الخريجين في الأراضي الجديدة، وقدمت لتلك المشروعات الحزم الإنقاذية والمساعدة الفنية وعملت على إكساب الشباب المهارة المطلوبة للنجاح، وإمدادهم بالمعرفة التكنولوجية سواء كانت مصرية أو أجنبية وذلك لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومن أهمها : توفير فرص عمل للخريجين الجدد ، رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل، تنمية الصادرات المصرية،إيجاد آليات من شأنها حماية الفئات المتضررة من سياسة الإصلاح الاقتصادي وتحسين مستوى معيشتها، إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة للحد من ارتفاع الكثافة السكانية في المدن والحضر (إذا كانت تقديرات السكان تتراوح بين 70: 75 مليوناً، فإن الكثافة على هذا الأساس وفي حدود الوادي الحالية 2000 نسمة في الكيلو متر المربع، أي نحو 5000 في الميل المربع! مما يجعل مصر من أكثر بلاد العالم كثافة ولا يمكن أن يكون لهذا الرقم من معنى سوى أن الكثافة إذا لم تتفجر خارج الوادي إلى الصحراء، سوف تتفجر على نفسها من الداخل وهو انفجار لا يمكن أن يكون إلا مدمرأً، وهنا تبرز الصحراء كصمام الأمان الأخير بل المجال الحيوي الوحيد⁽¹⁾.

مشكلة الدراسة: في ظل ظروف تحرير الاقتصاد المصري والاتجاه نحو اقتصاديات السوق وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، فقد تزايد اهتمام الدولة

(1) جمال حمدان ، شخصية مصر، دار الهلال، 1995.

بالتمية الزراعية الأفقية وبالتالي أولت الدولة اهتماماً كبيراً بمشروعات شباب الخريجين بالأراضي الجديدة.

ومنها تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على ماهية مشروعات شباب الخريجين بالأراضي الجديدة ودراسة الكفاءة الاقتصادية لها، ومعرفة مدى مساحتها في حل مشكلة البطالة، وما تساهم به في تنمية الإنتاج الزراعي لتحقيق قدر يناسب معدل الاكتفاء الذاتي وتنمية الصادرات مما يؤدي إلى زيادة الدخل الزراعي، ورفع معدلات التنمية الزراعية، الأمر الذي يتطلب دراسة تحليلية لمشروعات شباب الخريجين لرفع كفاءة المشروعات الإنتاجية ومحاولة وضع الحلول والمقترنات لل المشكلات القائمة في بعض المشروعات المتعثرة.

أهداف الدراسة: انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة فقد تحددت أهداف الدراسة في قياس الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لمشروعات شباب الخريجين للحكم على مدى تحقيق هذه المشروعات لأهدافها المرجوة مع بيان ما حقيقته من نجاحات والتعرف على أسباب القصور، كذلك العمل على تعزيز المشروعات التي حققت نجاحاً ووضع الحلول والمقترنات لزيادة إنتاجية المشروعات ذات الإنتاجية المنخفضة.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات: تم الحصول على بيانات هذه الدراسة من مصدرين أولهما البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من عدة مصادر مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي الإدارية المركزية للاقتصاد الزراعي وجهاز مبارك لشباب الخريجين ومديرية الزراعة بالنوبالية وبنك التنمية والائتمان الزراعي، بينما تمثل المصدر الثاني في البيانات الأولية للدراسة من خلال استبيان لجمع هذه البيانات من عينة مشروعات شباب الخريجين بمنطقة الدراسة، وقد استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية، كما استخدم حساب دوال الإنتاج ودوال التكاليف وتحليل التباين ومقاييس الكفاءة

الاقتصادية بالإضافة إلى النسب المئوية لوصف بعض البيانات واستخلاص بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة.

خطة الدراسة: تشمل الدراسة على خمسة أبواب رئيسية: بعد المقدمة التي تحتوي على مشكلة الدراسة والهدف من الدراسة والطريقة البحثية ومصادر جمع البيانات.

يتناول الباب الأول الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة في مجال إنتاج الألبان وإنما نحل العسل، كذلك يتناول الباب الثاني الوضع الراهن لإنتاج اللبن ونحل العسل في جمهورية مصر العربية وأهم العوامل المؤثرة على كلاً منها، بينما يتناول الباب الثالث عينة الدراسة الميدانية لمشروعات شباب الخريجين لمزارع إنتاج اللبن وإنما نحل العسل بمنطقة النوبالية، ويعرض الباب الرابع التحليل الإحصائي لدوال إنتاج وتكليف مشروعات شباب الخريجين لمزارع إنتاج اللبن وإنما نحل، وأخيراً يعرض الباب الخامس الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لمشروعات شباب الخريجين إنتاج اللبن وإنما نحل عسل النحل وإنما نحل وانتهت الدراسة بملخص باللغة العربية وأخر باللغة الإنجليزية والتوصيات التي تم استخلاصها والمراجع العربية والإنجليزية.